المركز الماركسي - اللينيني للدراسات و الأبحاث و التكوين

الأجور و الأسعار و الأرباح

مكتبة النجمة الحمراء

ماركس

الاجور والاسعار والارباح (١٠)

ملاحظات تمهيدية

ايها المواطنون !

اسمحوا لي ، قبل تناول الموضوع من حيث الجوهر ، ان اقدم بضع ملاحظات تمهيدية

يسود القارة في الوقت الحاضر وباء حقيقي من الاضرابات ، وقد اصبحت المطالبة بزيادة الاجور عامة شاملة . وهذه المسالة ستعالج في مؤتمرنا فلا بد ان يكون لديكم ، وانتم على رأس الجمعية العالمية ، (١١) نظرات راسخة حول هذه المسالة البالغة الاهمية ولهذا اني ارى من واجبي معالجة الموضوع معالجة مستقصية ، ولو غامرت بامتحان صبركم امتحانا عسيراً

ولا بد لي من تقديم ملاحظة تمهيدية ثانية فيما يتعلق بالمواطن ويسطن . فاعتقاداً منه انه يعمل لمصلحة الطبقة العاملة ، لم يقتصر على ان يعرض امامكم مفاهيم يعرف انها غير شعبية للغاية لدى العمال ، بل لقد دافع عنها على رؤوس الاشهاد وليس يمكن لكل منا الا ان يقدر عالي التقدير مثل هذه الامثلة على الشجاعة المعنوية واني لآمل بان المواطن ويسطن ، على الرغم من عنف لهجة تقريري ، سيرى في ختامه اني موافق على الفكرة التي يبدو لي انها كانت المنطلق لصياغة موضوعاته ، وان

اكن اعتقد انها في شكلها الحالي خاطئة نظريا وخطرة عمليـــا
والآن انتقل مباشرة الى الموضوع الذي هو موضع اهتمامنا

١ الانتاج والاجور

ان تدليل المواطن ويسطن يستند في الواقع على مقدمتين اثنتين

١) ان **مجموع الانتاج الوطني** هو **شيء لا يتغير** ، هو كمية **ثابتة** ، او كما يقول الرياضيون ، مقدار **ثابت** ؛

٢) ان **مبلغ الاجور الفعلية** ، اي الاجور المحسوبة بكمية السلع التي يمكن شراؤها بها ، هو مبلغ **لا يتغير** ، هو مقدار **ثابت** .

ان تاكيده الاول واضح الخطأ فانتم تعلمون ان قيمـــة الانتاج ومجموعه يرتفعان من عام لاخر ، وان قوة العمل الوطني الانتاجية تنمو ، اما كمية النقود اللازمة لتداول هذا الانتاج المتزايد فانها تتغير باستمرار فما هو صحيح بالنسبة للسنة كلها وبالنسبة لمختلف السنوات لدى المقارنة فيما بينها ، صحيح ايضا بالنسبة لكل يوم على حدة من ايام السنـــة ان مجموع او مقدار الانتاج الوطني يتغير باستمرار . فليس بمقدار **ثابت** ، بل مقدار **متغير** ، ولا بد – حتى بصرف النظر عن تغير عدد السكان – ان يكون مقداراً متغيراً تبعاً للتغيرات المستمرة في **تراكم رأس المال** وفي **قوة العمل الانتاجية** وصحيح تماما انه اذا ما حدث ذات يوم **ارتفاع في المستوى العام للاجور** ، فان هذا الارتفاع **بحد ذاته** ، مهما تكن نتائجه اللاحقة ، ليس من شانه ان يحدث **مباشرة** تغيراً في مجموع الانتاج . فمن شانه بادئ الامر ان يجري على اساس وضع الامور القائم . ولكن

اذا كان الانتاج الوطني مقداراً **متغيراً** ، لا **ثابتاً** ، **قبل** ارتفـــاع الاجور ، فانه سيكون متغيراً ، لا ثابتاً ، **بعد** هذا الارتفاع ايضاً .

ولكن ، لنفترض ان مجموع الانتاج الوطني هو مقدار غير **متغير** ، بل **ثابت** فحتى في هذه الحال يظل ما يعتبره صديقنا ويسطن استنتاجاً منطقياً مجرد تأكيد باطل فاذا كان لدينا عدد محدد ، لنقل ثمانية ، فان الحدود **المطلقة** لهذا العدد لا تمنع اجزاءه من تغيير حدودها **النسبية** فاذا كانت الارباح ستة والاجور اثنين ، فان الاجور يمكن ان ترتفع الى ستة ، والارباح يمكن ان تهبط الى اثنين ، بيد ان مجموع المبلغ يظل ثمانية وبالتالي فان ثبات مجموع الانتاج لا يبرهن البتة ان مبلغ الاجور يجب ان يظل ثابتاً ايضاً فكيف يقيم اذن صديقنـــا ويسطن البرهان على ثبات مبلغ الاجور ؟ انه يؤكده مجرد تأكيد

ولكن حتى اذا نحن قبلنا بتأكيده ، فانه ينبغي ان يكون صحيحاً بالنسبة للاتجاهين ، في حين ان المواطن ويسطن يقسره على العمل في اتجاه واحد فقط فاذا كان مبلغ الاجور مقداراً ثابتاً ، فليس يمكن رفعه ولا خفضه اي انه اذا كان مسلك العمال في نضالهم من اجل زيادة موقتة في الاجور ، يتسم بحماقة ، فان هذه الحماقة لا تقل عنها الحماقة التي يقترفها الرأسماليون ، اذ يسعون وراء تخفيض موقت للاجور وصديقنا ويسطن لا ينكر ان العمال في ظروف معينة **يستطيعون** اجبار الرأسماليين على رفع الاجور ؛ الا انه لما كان مبلغ الاجـــور يمثل في نظره مقداراً ثابتاً بطبيعته ، فلا بد ، في رأيه ، ان يعقب هذا رد فعل . وهو ، من جهة اخرى ، يعلم ايضـــاً ان الرأسماليين **يستطيعون** بالقوة اجراء تخفيضات للاجور ، وهم بالفعل يحاولون القيام بذلك بدون انقطاع . وبموجب مبدأ ثبات الاجور ، لا بد في هذه

الحال ان يعقب ذلك رد فعل لا يقل عما في الحالة السابقة فالعمال اذن على حق في الوقوف في وجه محاولات تخفيض الاجور او في وجه تخفيضها فعلا وهم بالتالي على حق في السعي وراء **زيادة في الاجور** ، اذ ان كل **رد فعل** ضد تخفيض الاجور هو **فعل** لصالح زيادتها اذن ، لا بد للعمال في ظروف معينة وبناء على المبدأ نفسه الذي يقول به المواطن ويسطن بشان **ثبات الاجور** ، ان يتحدوا ويناضلوا في سبيل زيادة الاجور

واذا كان المواطن ويسطن يرفض هذا الاستنتاج ، فلزام عليه ان يتخلى ايضا عن المقدمة التي يصدر عنها هذا الاستنتاج وعليه في هذه الحال ان يتحدث لا عن كون مبلغ الاجور **مقداراً ثابتاً** بل عن كونه ، مع انه لا يمكن ولا يجب ان **يرتفع** ، يمكن ويجب ان **ينخفض** كلما طاب للرأسمال تنزيله فاذا طاب للرأسمالي ان يطعمكم بدل اللحم البطاطا ، وبدل الخبز الابيض خبز الشوفان ، فلزام عليكم ان تاخذوا بارادته كقانون في الاقتصاد السياسي وان تخضعوا لها . واذا كان مستوى الاجور في بلد اعلى منه في بلد آخر ، في الولايات المتحدة ، مثلا ، اعلى منه في انجلترا ، فلزام عليكم ان تفسروا هذا الاختلاف في مستويات الاجور باختلاف الرغبات لدى الرأسماليين الاميركيين والانجليز ، — وهي طريقة من شانها ، بلا شك ، ان تبسط الى درجة خارقة لا دراسة الظاهرات الاقتصادية وحسب ، بل جميع الظاهرات الاخرى ايضا

بيد ان في وسعنا ، حتى في هذه الحال ، ان نسال : **ما السبب** في ان رغبة الرأسمالي الاميركي تختلف عن رغبة الرأسمالي الانجليزي ؟ وللاجابة عن هذا السؤال ، ينبغي لنا ان نخرج من ميدان **الرغبات** . قد يقول كاهن ان الله يريد في فرنسا شيئا وفي

انجلترا شيئاً اخر واذا ما طلبت منه ان يفسر لي هذه الثنائية في الرغبات ، فقد تكفيه الوقاحة لاجابتي بان الله يروق له ان تكون لديه رغبة في فرنسا ، واخرى في انجلترا ولكن ما من شك في ان صديقنا ويسطن لن يلجأ الى مثل هذه الحجة القائمة على النفي الكامل لكل تفكير سليم

أكيد ان الرأسمالي يرغب في اخذ اكثر ما يمكن بيد ان مهمتنا ليست التحدث عن رغباته ، بل دراسة قدرته ، وحدود هذه القدرة ، وطابع هذه الحدود .

٢ . الانتاج والاجور والارباح

لقد كان يمكن لفحوى التقرير الذي تلاه علينا المواطن ويسطن ان يحشر في قشرة جوزة .

فان كل حججه قد انتهت الى ما يلي اذا ما ارغمت الطبقة العاملة الطبقة الرأسمالية على ان تدفع لها بشكل اجور نقدية خمسة شلنات ، بدلا من اربعة ، فان الرأسمالي سيرد للعامل بشكل بضائع ما قيمته اربعة شلنات بدلا مما قيمته خمسة . واذ ذاك يكون على الطبقة العاملة ان تدفع خمسة شلنات ثمنا لما كانت تشتريه باربعة شلنات قبل زيادة الاجور ولكن لماذا يجب ان يحدث ذلك ؟ لماذا لا يعطي الرأسمالي مقابل خمسة شلنات غير ما قيمته اربعة شلنات ؟ لأن مبلغ الاجور ثابت ثباتا راسخا . ولكن ما السبب في انه محدد ببضائع قيمتها اربعة شلنات ؟ وما السبب في انه غير محدد ببضائع قيمتهـــا ثلاثة شلنـــات او اثنان ، او مبلغ ما آخر ؟ واذا كانت حدود مبلغ الاجور مقررة بقانون اقتصادي ما ، غير تابع لا لارادة الرأسمالي ولا لارادة العامل ، فقد كان على

المواطن ويسطن ان يعمد قبل كل شيء الى عرض هذا القانون والبرهنة عليه وكان عليه ، من بعد ، ان يبرهن على ان مبلغ الاجور المدفوع فعلياً في كل مرحلة زمنية معينة متفق دائماً تمام الاتفاق والمبلغ الضروري للاجور ولا يحيد عنه ابداً ومن جهة اخرى ، اذا كانت الحدود المعينة لمبلغ الاجور متعلقة **بارادة** الرأسمالي **وحدها فقط** او بحدود طمعه ، فان هذه حدود كيفية ، لا تنطوي على اي شيء ضروري ، وقد تتغير **حسب** ارادة الرأسمالي ، وبالتالي يمكن ان تتغير **رغم** ارادته ايضاً

وقد ارفق المواطن ويسطن نظريته بالمثال التالي اذا كان ثمة قصعة تحتوى على كمية معينة من الحساء مخصصة لعدد معين من الاشخاص ، فليس من شان الزيادة في مقياس الملاعق ان تزيد هذه الكمية فليسمح لي بان اشير الى ان هذا المثال سخيف بما فيه الكفاية انه يذكرني بعض الشيء بالمقارنة التي استعملها مانينيوس اغريبا فحين اضرب السوقة في روما ضد الوجهاء ، قال لهم الوجيه اغريبا ان البطن الوجيه يغذي الاعضاء السوقة لجسد الدولة بيد ان اغريبا لم ينجح في البرهنة على ان في الوسع تغذية اعضاء انسان بملء معدة آخر والمواطن ويسطن قد نسي ، من جهته ، ان القصعة التي ياكل منها العمال تحتوي على كل منتوج العمل الوطني ، وان ما يمنعهم من اخذ المزيد ليس صغر حجم القصعة ولا ضآلة محتواها ، بل صغر مقياس ملاعقهم فقط

فباية حيلة يتمكن الرأسمالي من اعطاء ما قيمته اربعة شلنات مقابل خمسة ؟ برفع اسعار البضائع التي يبيعها . ولكن هل رفع الاسعار او ، بعبارة اعم ، تبدل اسعار البضائع ، متعلق ، وهل اسعار البضائع نفسها متعلقة بارادة الرأسمالي وحدها فقط ؟

ام انـــه لا بد ، بالعكس ، من ظروف معينـــة لكي تتحقق هذه الارادة ؟ واذا لم تكن ثمة حاجة لهذه الظروف ، فان رفع او خفض اسعار السوق ، تبدلها المستمر يغدو لغزاً لا حل له

وما دمنا نفترض انه لم يحدث اي تبدل لا في قوة العمل الانتاجية ولا في كمية رأس المال والعمل المبذولين ، ولا في قيمة النقود التي بهـــا تقدر قيمة الانتاج بل حدث **تبدل في مستوى الاجو فقط** ، فكيف يمكن **لارتفاع الاجور** هذا ان يؤثر على **اسعار البضائع** ؟ ان السبب في تاثيره عليها هو فقط لانه يؤثر على النسبة الفعلية بين الطلب على هذه البضائع وبين عرضها

صحيح تماماً ان الطبقة العاملة ، اجمالا ، تنفق دخلها ولا بد ان تنفقه على **الحاجـــات ذات الضرورة الاوليـــة** ولهذا يؤدي الارتفاع العام في مستوى الاجور الى ازدياد الطلب على **الحاجات ذات الضرورة الاولية** ، وبالتالي الى ارتفاع **اسعارها في السوق** فالرأسماليون ، المنتجون لهذه الحاجات ، يعوضون عن زيادة الاجور التي يدفعونها بارتفاع اسعار بضائعهم في السوق . ولكن كيف يجري الامر بالنسبة للرأسماليين الآخرين ، الذين لا يصنعون الحاجات ذات الضرورة الاولية ؟ ليس ينبغي الظن بان امثال هؤلاء الرأسماليين قليلون . واذا ما اخذتم بعين الاعتبار ان ثلثي النتاج الوطني يستهلكهما خُمس السكان – وقد اكد مؤخراً احد اعضاء مجلس العموم انهما يستهلكان من قبل سُبع السكان فقط – فانكم تدركون اي قسم ضخم من النتاج الوطني يجب ان ينتج بشكل حوائج الترف او ان **يستعاض** عنها واية كمية ضخمة من الحاجـــات ذات الضرورة الاوليـــة لا بد ان تكون مبددة على الخدم ، والخيول ، والقطط ، وهلم جراً . وهذا التبديد ، كما

نعرف بالتجربة ، يتعرض على الدوام ، لدى ارتفاع اسعار الحاجات ذات الضرورة الاولية ، لتضييق هام

فكيف ستكون حال الرأسماليين الذين **لا** ينتجون الحاجات ذات الضرورة الاولية ؟ انهم لن يستطيعوا ، وقد ادى الارتفاع العام للاجور الى **هبوط معدل الربح** ، ان يعتاضوا **برفع اسعار بضائعهم** ، ما دام الطلب على هذه البضائع لم يرتفع ان دخلهم ينقص ، ناهيك بان عليهم ان يدفعوا بهذا الدخل الناقص ثمنا اكبر للكمية نفسها من الحاجات ذات الضرورة الاولية التي غلت اسعارها وليس هذا كل شيء فما دام دخلهم قد نقص ، فسيكون عليهم ايضا ان يخفضوا نفقاتهم على حوائج الترف ، وهكذا يقل طلبهم بالمقابل على بضائعهم هم وسن شأن هذا النقص في الطلب ان يخفض اسعار بضائعهم اذن ، ان **معدل الربح** ، في هذه الفروع من الصناعة ، **يهبط** ليس فقط من جراء الارتفاع العام ذاته في مستوى الاجور ، بل كذلك تحت تاثير المفعول المشترك للارتفاع العام في الاجور وازدياد اسعار الحاجات ذات الضرورة الاولية وهبوط اسعار حولئج الترف

فماذا ستكون عاقبة هذا **الاختلاف في معدلات الارباح** على الرساميل الموظفة في مختلف فروع الصناعة ؟ انها العاقبة نفسها ، بالطبع ، كما في جميع الحالات ، حين تحدث لسبب ما فروق في **المعدلات الوسطية للارباح** في مختلف قطاعات الانتاج فان راس المال والعمل ينقلان من الفروع الاقل ريعية الى الفروع الاكثر ريعية ، وستستمر عملية النقل هذه الى ان يزداد العرض في فرع من فروع الصناعة وفقا للطلب المتزايد ، وينخفض في الفروع الاخرى من الصناعة وفقا للطلب المتناقص **وبمجرد حدوث** هذا التبدل **يتعادل معدل الربح** من جديد في مختلف فروع الصناعة .

ولما كان هذا التبدل كله قد نجم في الاصل عن مجرد تبدل في النسب بين العرض والطلب لمختلف البضائع ، فبعد زوال العلة يتوقف معلولها ايضاً ، وتعود **الاسعار** الى مستواها وتوازنها السابقين . ان **هبوط معدل الربح** ، الناجم عن ارتفاع الاجور ، لا ينحصر في بضعة فروع من الصناعة ، بل يصبح **شاملا** وبموجب فرضيتنا ، لا يحدث اي تغير لا في قوة العمل الانتاجية ولا في المجموع العام للانتاج ، **بل يتغير شكل هذا المجموع المعين من الانتاج** ويكون القسم الاكبر من الانتـــاج مجسداً الآن بشكـــل حاجات ذات ضرورة اولية ، والقسم الاصغر بشكل حوائج ترف ، او ، وهو نفس الشيء ، يستبدل القسم الاصغر بحوائج ترف واردة من الخارج ويستهلك بالتالي اكثر بشكله البدائي ، او ، بتعبير آخر ، يستبدل القسم الاكبر من انتاج البلاد بحاجات ذات ضرورة اولية واردة من الخارج بدلا من حوائج الترف وعلى هذا فان الارتفاع العام لمستوى الاجور ليس من شانه ان يؤدي ، بعد تقلبات موقتة في اسعار السوق ، الا الى هبوط عام في معدل الربح ، الا انه لا يؤدي الى تبدل دائم ما في اسعار البضائع

واذا قيل لي اني ، في التدليل السابق ، انطلق من الفرضية القائلة بان كل زيادة الاجور تنفق على الحاجات ذات الضرورة الاولية ، اجيب باني قد افترضت اكثر الفرضيات ملاءمة لآراء المواطن ويسطن فاذا كانت زيادة الاجور قد انفقت على حاجات لم تكن في السابق داخلة في استهلاك العمال ، فلا يكون ثمة من داع للبرهنة على الازدياد الفعلي في قدرة العمال الشرائية بيد انه لما لم تكن هذه الزيادة في القدرة الشرائية لدى العمال الا نتيجة لارتفاع اجورهم ، فلا بد ان تكون متطابقة تماما مع تدني القدرة الشرائية لدى الرأسماليين . ولهذا **لا تكون ثمة زيادة في الطلب الاجمالي**

على البضائع ، بل يكون ثمة تغيير في الاجزاء التي يتألف منها هذا الطلب . والطلب الزائد على جهة يتعوض بالطلب الناقص على الجهة الاخرى . ولما كان المجموع العام للطلب يظل ، على هذا النحو ثابتاً ، فليس يمكن ان يحدث اي تغير ايضاً في اسعار البضائع في السوق

وهكذا نواجه الامر التالي ذا الحدين اما ان تكون زيادة الاجور منفقة بالتساوي على جميع الحاجات الاستهلاكية – وفي هذه الحال يجب ان يتعوض ازدياد الطلب من قبل الطبقة العاملة بانخفاض الطلب من قبل طبقة الرأسماليين ، – واما ان يكون انفاق زيـــادة الاجور مقتصراً على بعض الحاجات التي ترتفع اسعارها في السوق موقتاً واذ ذاك يؤدي ارتفاع معدل الربح الناجم عن ذلك في بضعة فروع من الصناعة والهبوط المتطابق معه لمعدل الربح في فروع اخرى الى تبدل في توزيع رأس المال والعمل تبدلا سيظل مستمراً الى ان يزداد العرض في بعض فروع الصناعة وفقاً للطلب المتزايد ، وينخفض في الفروع الاخرى من الصناعة وفقاً للطلب المتناقص في الفرضية الاولى لن يحدث اي تبدل في اسعار البضائع ؛ وفي الثانية ، ستعود قيم تبادل البضائع ، بعد بضعة تقلبات في اسعار السوق ، الى الاستقرار في مستواها السابق وفي كلتا الفرضيتين لن يؤدي الارتفاع العام في مستوى الاجور ، آخر الامر ، الى اية نتيجة سوى الهبوط العام في معدل الربح

ورغبة في التأثير على خيالكم ، دعاكم المواطن ويسطن الى التفكير في الصعوبات التي تنجم عن الارتفاع العام في اجور العمال الزراعيين الانجليز من ٩ الى ١٨ شلناً فقد صاح قائلا فكروا فقط بالارتفاع الهائل في الطلب على الحاجـــات ذات الضرورة

الاولية وبما ينجم عن ذلك من صعود ضخم في الاسعار ! وانتم جميعاً تعلمون ان متوسط اجور العمال الزراعيين الاميركيين يزيد اكثر من مئة بالمئة عن متوسط اجور العمال الزراعيين الانجليز ، مع ان اسعار المنتجات الزراعية ادنى في الولايات المتحدة منها في المملكة المتحدة ، ومع ان العلاقات العامة بين رأس المال والعمل في الولايات المتحدة مثلما هي في انجلترا ، ومع ان مجموع المنتجات السنوية في الولايات المتحدة اقل كثيراً منه في انجلترا . فلماذا يقرع صديقنا جرس الانذار ؟ لمجرد التهرب من المسالة الفعلية الموضوعة امامنا . ان زيادة فجائية للاجور من ٩ الى ١٨ شلناً من شانها ان تعني زيادة فجائية لها بمقدار ١٠٠ بالمئة بيد اننا لا نناقش البتة مسالة ما اذا كان المستوى العام للاجور يمكن ان يرتفع في انجلترا فجاة بنسبة ١٠٠ بالمئة فليس علينا على العموم ان نهتم بمقدار هذه الزيادة التي لا بد ان تكون ، في كل حالة محددة ، متعلقة بظروف معينة ومتطابقة معها والامر الوحيد الذي ينبغي لنا ان نستوضحه انما هو المفعول الذي سيحدثه الارتفاع العام لمستوى الاجور ، ولو كان هذا الارتفاع لا يتجاوز واحداً بالمئة

وهكذا فاني ، اذ اطرح جانباً الارتفاع الخيالي للاجور بنسبة ١٠٠ بالمئة الذي اخترعه صديقنا ويسطن ، الفت انتباهكم الى الارتفاع الفعلي للاجور الذي جرى في بريطانيا العظمى في المرحلة ما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٩

انكم جميعاً على علم بقانون العشر ساعات ، او بالاصح العشر ساعات والنصف ليوم العمل (١٢) ، الذي صدر في عام ١٨٤٨ انه واحد من اكبر التبدلات الاقتصادية التي عشناها وقد كان معنى هذا القانون زيادة فجائية وقهرية للاجور ، لا

في بضعة من الحرف المحلية ، بل في الفروع الصناعية الرئيسية التي تعتمد عليها انجلترا في السيطرة على السوق العالمية وكانت تلك زيادة للاجور في ظروف غير مؤاتية الى درجة خارقة وقد برهن الدكتور يور ، والبروفسور سينيور والاقتصاديون الآخرون جميعاً ، المعبرون الرسميون عن مصالح البرجوازية ، — ولا بد لي من القول بانهم قد برهنوا بحجج اقوى كثيراً من حجج صديقنا ويسطن — على ان هذا القانون نعي للصناعة الانجليزية وقد برهنوا ان الامر هنا ليس مجرد زيادة للاجور بل زيادة لها ناجمة عن نقصان في كمية العمل المبذول وقائمة على اساس هذا النقصان وزعموا ان الساعة الثانية عشرة التي يراد اقتطاعها من الرأسماليين هي بالضبط الساعة الوحيدة التي كانوا يستدرون منها ارباحهم وهوّلوا بتناقص تراكم الرأسمال ، وبارتفاع الاسعار ، وفقدان الاسواق ، وانخفاض الانتاج ، وبما سينجم عن ذلك من هبوط في الاجور ومن الخراب التام . بل لقد صرحوا بان قوانين ماكسيميليان روبسبيير عن الحد الاقصى (١٣) تافهة بالنسبة لهذا القانون ، وكانوا الى حد ما على حق فماذا كانت نتيجة الامر ؟ كانت ارتفاعاً في الاجور النقدية لعمال المعامل برغم انخفاض يوم العمل ؛ وزيادة هامة في عدد العمال المشتغلين في المعامل ؛ وانخفاضا مستمراً في اسعار منتجاتها ؛ وتطوراً رائعاً في القوة الانتاجية لعمل عمال المعامل ؛ وتوسعاً رائعاً منقطع النظير يستمر على الدوام لسوق بضائع المعامل وفي عام ١٨٦١ ، سمعت السيد **نيومان** يعترف في اجتمـــاع جمعية المساعدة على تقدم العلم ، في مانشستر بانه هو ، والدكتور يور ، وسينيور ، وجميع الممثلين الرسميين الآخرين للعلم الاقتصادي قد اخطاوا بينما ظهرت غريزة الشعب على صواب ، ولست اتكلم

عن البروفسور فرانسيس نيومان ، بل عن السيد وليام نيومان (١٤) الذي يشغل في علم الاقتصاد مكانا رفيعا كشريك في التاليف وناشر لـ«**تاريخ الاسعار**» للسيد **توماس توك** ، هذا الكتاب الرائع الذي يتتبع تاريخ الاسعار من عام ١٧٩٣ الى عام ١٨٥١ ولو ان الفكرة الثابتة لدى صديقنا ويسطن عن مبلغ ثابت للاجور ، ومجموع ثابت للانتاج ، ومستوى ثابت لقوة العمل الانتاجية ، وارادة ثابتة لدى الرأسماليين ، وجميع ما لديه من ثابت ونهائي ، كانت صحيحة لكانت صحيحة التنبؤات المشؤومة لدى البروفسور سينيور ، ولكان على الخطأ روبرت اوين الذي كان اعلن في عام ١٨١٥ ان التحديد العام ليوم العمل هو الخطوة التمهيدية الاولى لتحرير الطبقة العاملة (١٥) ، والذي اقدم ، على مسؤوليته ، وبرغم سبق الظن الشائع ، على تطبيق هذا التحديد عمليا في معمله للغزل في نيو-لانارك

وفي الوقت الذي كان ينفذ فيه قانون العشر ساعات وحين كانت تجري زيادة الاجور الناجمة عنه ، حدث في بريطانيا العظمى ايضا ، لاسباب لا مجال لتعدادها هنا ، **ارتفاع عام لاجور العمال الزراعيين** .

ومع ان هذا لا يستدعيه غرضي المباشر ، فاني اود هنا تقديم بضع ملاحظات تمهيدية لكي لا تكون لديكم فكرة خاطئة

لو ان رجلا كان يتناول اجرة اسبوعية قدرها شلنان ، ثم ارتفعت اجرته الى اربعة شلنات ، فان **مستوى الاجرة** يكون قد ارتفع بنسبة ١٠٠ بالمئة فاذا ما نظر الى هذا الارتفاع في الاجرة من وجهة نظر ارتفاع **مستواها** ، لامكن ان يبدو ضخما ، الا ان **المقدار الفعلي للاجرة** ، وهو ٤ شلنات في الاسبوع ، يظل زهيداً تافها ، لا يسمن ولا يغني من جوع . ولذلك ليس ينبغي

ان يبهركم طنين النسبة المئوية لارتفاع **مستوى** الاجرة ان علينا دائما ان نسال ماذا كان مقدارها **الاولي**

ثم انه ليس يصعب على المرء ان يدرك انه اذا كان ثمة عشرة عمال يتناول كل منهم شلنين في الاسبوع ، وخمسة عمال يتناول كل منهم خمسة شلنات ، وخمسة آخرون يتناول كل منهم ١١ شلنا ، فان هؤلاء العشرين شخصا يتناولون معا ١٠٠ شلن في الاسبوع ، او خمس ليرات سترلينية واذا ما ارتفع المبلغ **الاجمالي** لاجرتهم الاسبوعية بعد ذلك بنسبة ٢٠ بالمئة ، مثلا ، فانه ينتقل من خمس الى ست ليرات سترلينية واذا ما اخذ الوسطي ففي الوسع القول ان **المستوى العام للاجرة** قد ارتفع بنسبة ٢٠ بالمئة ، وان تكن الاجرة الفعلية لعشرة عمال قد بقيت على حالها ، واجرة المجموعة المؤلفة من خمسة عمال لم ترتفع الا من ٥ الي ٦ شلنات لكل منهم ، ومبلغ اجرة المجموعة الاخرى المؤلفة من خمسة عمال ارتفع من ٥٥ الى ٧٠ شلنا فلا يكون قد طرأ اي تحسن على وضع سقف العمال ، ويكون وضع ربعهم قد تحسن تحسنا بالغ التفاهة ، ولا يكون قد طرأ تحسن فعلي الا على وضع الربع الباقي بيد اننا اذا اخذنا **المقادير الوسطية** ، يكون المبلغ الاجمالي لاجرة هؤلاء العمال العشرين قد ارتفع بنسبة ٢٠ بالمئة ، وبمقدار ما يتعلق الامر بكل الراسمال الذي يستخدم هؤلاء العمال واسعار البضائع التي ينتجونها ، فان الامر يبدو هنا تماما كما لو ان متوسط زيادة الاجرة يخص جميع العمال بمقدار متساو . وفي المثال المشار اليه بشان العمال الزراعيين ، اللذين تختلف مستويات اجورهم كل الاختلاف في مختلف مقاطعات انجلترا واسكتلنده ، تجلى ارتفاعها بالنسبة للعمال على نحو جد متباين .

واخيراً ، ان جملة من الوقائع ، كالضرائب الجديدة التي استدعتها الحرب ضد روسيا (١٦) ، وهدم مساكن العمال الزراعيين بالجملة (١٧) ، وهلم جراً ، كان لها تاثيرات معاكسة في الوقت الذي جرت فيه هذه الزيادة للاجور

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية الكثيرة اشير الى ان المستوى الوسطي لاجور العمال الزراعيين في بريطانيا العظمى **ارتفع قرابة ٤٠ بالمئة** فيما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٩ . وقد كان في وسعي ان اقدم مواد واسعة ومسهبة تاييداً لهذا ، الا اني اعتقد انه يكفي ، من اجل الغاية التي استهدفها ، ان احيلكم الى الدراسة الانتقادية الرصينة التي قدمها في عام ١٨٥٩ المرحوم السيد **جون تشالمرس مورتون** الى جمعية الفنون والحرف (١٨) بلندن في موضوع **«القوى المستخدمة في الزراعة»** فالسيد مورتون يقدم فيها معطيات مستخلصة من الفواتير وغيرها من الوثائق الحقيقية التي جمعها من قرابة مئة مزارع من ١٢ مقاطعة من مقاطعات اسكتلنده و٣٥ مقاطعة انجليزية

وبناء على وجهة نظر صديقنا ويسطن ، وبخاصة اذا ما اخذت بعين الاعتبار الزيادة التي طرأت في الوقت نفسه على اجور عمال المعامل ، كان ينبغي ان تكون قد حدثت فيما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٩ زيادة ضخمة في اسعار المنتجات الزراعية . فما الذي حدث بالفعل ؟ برغم الحرب ضد روسيا والمواسم السيئة المتعاقبة في سنوات ١٨٥٤–١٨٥٦ ، هبط متوسط سعر القمح ، المنتج الزراعي الرئيسي في انجلترا ، من قرابة ثلاث ليرات سترلينية للمكيال * في سنوات ١٨٣٨–١٨٤٨ الى

* المقصود الكارتر الانجليزي ، ٢٩٠ ليترا . الناشر .

قرابة ليرتين و١٠ شلنات للمكيال في سنوات ١٨٤٩-١٨٥٩ ويعني هذا ان سعر القمح قد هبط بنسبة تزيد عن ١٦ بالمئة الى جانب ارتفاع في الوقت نفسه لمتوسط اجور العمال الزراعيين بنسبة ٤٠ بالمئة وفي هذه المدة نفسها ، اذا ما قارنّا بين نهايتها وبدايتها ، اي بين عامي ١٨٥٩ و١٨٤٩ هبط عدد المعدمين المسجلين رسمياً من ٩٣٤٤١٩ شخصاً الى ٨٦٠٤٧٠ شخصاً ، اي مقدار ٧٣٩٤٩ شخصاً وانا اوافق على ان هذا النقصان تافه جداً ، وقد تلاشى في السنوات اللاحقة ، ومع ذلك فهو نقصان

وفي الوسع القول انه على اثر الغاء قوانين الحبوب (١٩) ، ازداد استيراد الحبوب من الخارج اكثر من مئة بالمئة في المرحلة ما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٩ بالمقارنة مع مرحلة ١٨٣٨-١٨٤٨ ولكن ماذا يستخلص من هذا ؟ من وجهة نظر المواطن ويسطن ، كان ينبغي توقع ان يؤدي هذا الطلب المفاجى الهائل والمتزايد ابداً في الاسواق الخارجية الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية الى درجة هائلة ، ما دام مفعول الطلب المتزايد يظل على حاله ، بصرف النظر عما اذا كان هذا الطلب من خارج البلاد ام من داخلها . فما الذي حدث بالفعل ؟ ان الهبوط المدمر لاسعار الحبوب كان خلال كل هذه المدة ، فيما عدا بضع سنوات سيئة المحصول ، موضع شكاوى مستمرة في فرنسا ، واضطر الاميركيون مراراً لحرق الفائض من منتجاتهم ، اما روسيا فانها ، اذا صدقنا السيد اوركارت ، قد شجعت الحرب الاهلية في الولايات المتحدة (٢٠) لأن المزاحمة من جانب اليانكي كانت تقوض تصدير منتجاتها الزراعية الى الاسواق الاوروبية .

لن تعليل المواطن ويسطن **اذا ما اوصل الى شكله التجريدي** من شانه ان يؤول الى ما يلي : كل ازدياد في الطلب يحدث دائما على اساس مجموع معين من الانتاج . ولذلك **فليس يمكن ابدا ان يزيد من عرض البضائع المطلوبة** ، بل يمكن **فقط ان يزيد من اسعارها النقدية** . بيد ان ابسط ملاحظة تبين ان الطلب المتزايد لا يغير البتة على العموم ، في بعض الحالات ، اسعار البضائع في السوق ، اما في حالات اخرى فانه يؤدي فقط الى ارتفاع اسعار السوق ارتفاعا عابراً ، يعقبه ازدياد في العرض وهذا الازدياد في العرض يؤدي الى هبوط الاسعار **الى** مستواها السابق ، وفي بعض الحالات الى **ادنى** من مستواها السابق وليس يغير من ظروف المسالة اي تغيير ان تكون زيادة الطلب بفعل ارتفاع الاجور او اي سبب آخر . ومن وجهة نظر المواطن ويسطن كانت هذه الظاهرة العامة صعبة التفسير كتلك الظاهرة الناشئة عن الظروف الاستثنائية ، عند ارتفاع الاجور ولذلك فان تعليله لا يبرهن على شيء البتة في المسالة التي هي موضع بحثنا انه يعبر فقط عن عجز المواطن ويسطن عن تلمس القوانين التي بموجبها يؤدي ازدياد الطلب الى ازدياد العرض ، الا انه لا يؤدي البتة الى ارتفاع حتمي لاسعار السوق .

٢ . الاجور والنقود

في اليوم الثاني من المناقشات البس صديقنا ويسطن تاكيداته القديمة اشكالا جديدة . فقد قال إثر الارتفاع العام في الاجور النقدية سيحتاج الامر الى مزيد من النقود لدفع هذه الاجور ولما كانت كمية النقد **ثابتة** ، فكيف يمكن بهذا المبلغ الثابت من

النقود دفع مبلغ نقدي اكبر للاجور ؟ في السابق كانت الصعوبة ناشئة عن كون الكمية العائدة للعمال من البضائع ثابتة برغم ارتفاع اجورهم النقدية ؛ والآن تنشأ الصعوبة من ازدياد الاجور النقدية برغم ثبات كمية البضائع وطبيعي انكم اذا ما طرحتم المبدأ الاولي للمواطن ويسطن ، فان الصعوبات الثانوية الناجمة عنه تزول هي ايضاً

واني لأبين لكم مع ذلك ان مسالة النقود هذه ليست لها اية علاقة البتة بالموضوع قيد البحث

ان نظام المدفوعات في بلادكم اكثر اتقاناً لدرجة كبيرة منه في اي بلد آخر من بلدان اوروبا فبفضل اتساع وتمركز نظامكم المصرفي ، يحتاج الامر الى عملة اقل كثيراً من اجل تداول المقدار نفسه من القيم ، ومن اجل القيام بالكمية نفسها من الصفقات او باكبر منها ففيما يتعلق بالاجور ، مثلا ، تجري الامور هكذا يعطي عامل المعمل الانجليزي اجرته كل اسبوع لصاحب الدكان ، فيسلمها هذا الى صاحب البنك كل اسبوع ، ويعيدها الاخير كل اسبوع الى صاحب المعمل الذي يدفعها من جديد لعماله ، وهكذا دواليك وبفضل هذا النظام يمكن لاجرة العامل السنوية ، ولنقل انها ٥٢ ليرة سترلينيـــة ، ان تدفع بليرة سترلينية واحدة وحيدة تدور اسبوعياً في الحلقة ذاتها بيد ان هذا النظام اقل كمالا في انجلترا نفسها مما هو في اسكتلنده ؛ وهو لم يبلغ في كل مكان الاتقان نفسه ، ولذلك فاننا نلاحظ ، مثلا ، ان الامر في بعض المناطق الزراعية ، بالمقارنة مع المناطق الصناعية المحض ، يتطلب عملة اكثر كثيراً لتداول كمية من القيم اقل كثيراً .

واذا ما اجتزتم المانش ، فسيتبين لكم ان **الاجور النقدية** في القارة ادنى كثيراً مما هي في انجلترا ، بيد ان دفعها في المانيا ، وايطاليا ، وسويسرا ، وفرنسا ، يجري بواسطة **مبلغ من النقود اكبر كثيراً** . وهناك لا يتلقف صاحب البنك الليرة ذاتها بالسرعة نفسها ولا يردها الى الرأسمالي الصناعي بالسرعة نفسها ، ولذلك فان دفع اجرة نقدية سنوية في القارة قدرها ٢٥ ليرة سترلينية قد يحتاج الى ثلاث ليرات بدلا من الليرة التي يحتاج اليها في انجلترا من اجل تداول ٥٢ ليرة سترلينية سنوياً . واذا ما قارنتم من هذه الناحية بين بلدان القارة وبين انجلترا لتبين لكم على الفور ان اجوراً نقدية منخفضة قد تتطلب احياناً لتداولها نقوداً اكثر كثيراً مما تتطلب اجور نقدية عالية ، وان هذه عملياً مسالة فنية محض لا علاقة لها البتة بموضوعنا

وبناء على احسن الحسابات ، التي اعرفها ، يمكن تقدير الدخل السنوي للطبقة العاملة في انجلترا بـ ٢٥٠ مليون ليرة سترلينية . وهذا المبلغ الضخم يجري دفعه بواسطة حوالي ثلاثة ملايين ليرة فلنفترض حدوث ارتفاع في الاجور بنسبة ٥٠ بالمئة . واذ ذاك يقتضي الامر ، بدلا من هذه الثلاثة ملايين ليرة اربعة ملايين ونصف المليون ولما كان قسم هام من نفقات العامل اليومية يدفع بقطع فضية ونحاسية – اي بمجرد رموز نقدية تحدد قيمتها بالنسبة للذهب تحديداً كيفيـــاً بموجب القانون ، كما تحدد قيمة العملة الورقية غير القابلة للفك – فان زيادة بنسبة ٥٠ بالمئة على الاجور النقدية من شانها ان تتطلب في اسوأ حال زيادة تداول قطع الليرات الذهبية ، مثلا ، بمقدار مليون ليرة . فيدخل في التداول مليون وهو الآن بشكل سبائك او عملة في القبية بنك انجلترا او البنوك الخاصة . بيد ان في الوسع

تفادي حتى تلك النفقات الزهيدة المتصلة بسك هذا المليون او التلف اثناء التداول لهذا المليون الاضافي وانه ليتم تفاديها فعلا في حال ما اذا كانت ستنجم صعوبة ما عن استكمال العملة المتداولة . وتعلمون جميعاً ان العملة المتداولة في انجلترا تتكون من نوعين كبيرين احدهما مؤلف من شتى انواع النقود الورقية ويستخدم في الصفقات بين التجار وكذلك في المدفوعات الكبيرة بين المستهلكين والتجـــار ؛ في حين ان النوع الآخر من النقود المتداولة ، وهو العملة المعدنية ، يجري تداوله في تجارة المفرق وهذان النوعان من النقود يتمازجان على الرغم من اختلافهما فحتى في المدفوعات الهامة تستخدم العملة الذهبية بنسبة كبيرة في دفع المبالغ المجزأة التي تقل عن خمس ليرات سترلينية واذا ما صدرت غداً نقود ورقية باربع ليرات او ثلاث او اثنتين ، فان الذهب الذي يملأ الآن اقنية التداول هذه سيبعد عنها في الحال ويتجه نحو الاقنية التي تدعو فيها الحاجة اليه نتيجة لزيادة الاجور النقدية وعلى هذه الصورة سيتم الحصول على المليون الاضافي الذي تتطلبه زيادة الاجور بنسبة ٥٠ بالمئة دون اضافة ليرة ذهبية واحدة ويمكن الحصول على المفعول نفسه دون زيادة كمية النقود الورقية وذلك عن طريق زيادة الحوالات المصرفية ، كمـــا جرى ذلك في لانكشير خلال مدة طويلة جداً

واذا كان الارتفاع العام لمستوى الاجور – بنسبة ١٠٠ بالمئة مثلا ، كمـــا يفترض المواطن ويسطن لاجور العمـــال الزراعيين – يحدث ارتفاعاً شديداً في اسعار الحاجات ذات الضرورة الاولية واذا كان يتطلب ، بناء على رأي ويسطن ، كمية اضافية من النقد لا يمكن الحصول عليها ، فان **انخفاضاً عاماً للاجور لا**

بد ان يكون له المفعول نفسه وبالدرجة نفسها ، ولكن باتجاه معاكس طيب ! وانتم جميعا تعلمون ان السنوات ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ كانت اكثر السنوات ازدهاراً لصناعة المنسوجات القطنية ، وان سنة ١٨٦٠ على وجه الخصوص لم يكن لها مثيل من هذه الناحية في حوليات التجارة ، والى جانب ذلك بلغت جميع الفروع الصناعية الاخرى في تلك المرحلة نفسها الازدهار الاكبر واجور عمال صناعة المنسوجات القطنية وعمال جميع الفروع الاخرى ذات الصلة بها كانت في عام ١٨٦٠ اعلى منها في اي وقت مضى ثم حدثت الازمة الاميركية ، واذا باجور هؤلاء العمال جميعا تعود دفعة واحدة الى الربع تقريبا من مقدارها السابق وكان من شان هذا ان يعني ، في الحال المعاكسة ، ارتفاعا بنسبة ٣٠٠ بالمئة فاذا ما ارتفعت الاجور من ٥ الى ٢٠ نقول انهـا ارتفعت بنسبة ٣٠٠ بالمئة واذا ما انخفضت من ٢٠ الى ٥ نقول انها هبطت بنسبة ٧٥ بالمئة ولكن مقدار الارتفاع في احدى الحالتين ومقدار الانخفاض في الحالة الاخرى يكونان هما هما ، اي ١٥ شلنا . واذن فقد كان ذلك تغيراً مفاجئا لم يسبق له مثيل في مستوى الاجور وقد شمل في الوقت نفسه عدداً من العمال يتجاوز ٥٠ بالمئة عدد العمال الزراعيين ، اذا نحن حسبنا لا العمال المشتغلين في صناعة المنسوجات القطنية وحسب ، بل كذلك العمال التابعين لها بصورة غير مباشرة . ولكن هل هبط سعـر القمح ؟ كلا ، لقد ارتفع من مستواه الوسطي السنوي ومقداره ٤٧ شلنا و٨ بنسات للمكيال ، في السنوات الثلاث ١٨٥٨ـ١٨٦٠ ، الى المستوى الوسطي السنوي ومقداره ٥٥ شلنا و١٠ بنسات للمكيال ، اثناء السنوات الثلاث ١٨٦١ـ ١٨٦٣ . اما فيما يتعلق بالنقد ، فان دار سك العملة قـد

اصدرت في عام ١٨٦١ عملة مقدارها ٨٦٧٣٢٣٢ ليرة سترلينية مقابل ٢٣٧٨١٠٢ ليرة سترلينية في عام ١٨٦٠ . وبتعبير آخر لقد اصدرت دار سك العملة ٥٢٩٥١٣٠ ليرة سترلينية في عام ١٨٦١ زيادة على عام ١٨٦٠ صحيح ان النقود الورقية المتداولة في عام ١٨٦١ كانت اقل بـ١٣١٩٠٠٠ ليرة سترلينية مما في عام ١٨٦٠ فاذا طرحنا هذا المبلغ ، يظل مع ذلك فائض من النقد في عام ١٨٦١ ، بالمقارنة مع سنة ١٨٦٠ المزدهرة ، يساوي ٣٩٧٦١٣٠ ليرة سترلينية ، او قرابة اربعة ملايين ليرة سترلينية اما الاحتياطي من الذهب لدى بنك انجلترا ، فقد هبط في هذه المدة ، ان لم يكن بالنسبة نفسها ، فبنسبة تكاد تكون مساوية

ولنقارن بين عام ١٨٦٢ وعام ١٨٤٢ فيما عدا الزيادة الضخمة في قيمة وكمية البضائع المتداولة ، ارتفع ، في عام ١٨٦٢ ، الرأسمال المدفوع بصورة دائبة مستمرة مقابل الاسهم ، والسندات ، وغيرها ، ومقابل اسهم السكك الحديدية في انجلترا وويلز الى ٣٢٠ مليون ليرة سترلينية ، وهو مبلغ كان يمكن ان يبدو اسطوريا في عام ١٨٤٢ . ومع ذلك فان المبلغ الاجمالي للنقود المتداولة كان في عام ١٨٦٢ المبلغ نفسه تقريبا الذي كان في عام ١٨٤٢ وعلى العموم يلاحظ اتجاه نحو نقصان النقود الموجودة قيد التداول نقصانا مطرداً ، برغم النمو الضخم لا في القيمة العامة للبضائع وحسب ، بل كذلك في ارقام جميع الصفقات النقدية وهذا ، من وجهة نظر صديقنا ويسطن ، لغز لا حل له

ولو انه بحث الامر بمزيد من العمق بعض الشيء لتبين له ان قيمة ومجموع البضائع المتداولة وكمية الصفقات النقدية

المعقودة هي ، على العموم ، في تغير كل يوم – حتى بصرف النظر تماما عن الاجور وحتى مع افتراض انها ثابتة ؛ وان كمية النقود الورقية المصدرة تتغير كل يـوم ، وانه يتغير كل يوم مبلغ المدفوعـات التي تجري بدون نقود ، عن طريق السندات ، والكمبيالات ، والحسابات الجارية ، وغرف المحاسبة ؛ وانه بمقدار ما تكون ثمة حاجة حقيقية الى العملة المعدنية تتغير كل يوم النسبة بين كمية النقود المتداولة ، من جهة ، واحتياطي العملات والسبائك الموجودة في اقبية البنوك من جهة اخرى ؛ وان مقدار الذهب الضروري للتداول الوطني ومقدار ما يصدر منه الى الخارج من اجل التداول الدولي يتغيران كل يوم ؛ ولكان ادرك ان عقيدته بشان ثبات كمية النقود هي خطيئة نكراء متعارضة مع وقائع حياتنا اليومية ولكان على المواطن ويسطن ان ينكب على دراسة القوانين التي تتيح للتداول النقدي ان يتكيف مع ظروف مستمرة التغير ، بدلا من ان يحوّل جهله قوانين التداول النقدي الى حجة ضد زيادة الاجور

٤ . العرض والطلب

ان صديقنا ويسطن يتبنى المثل اللاتيني repetitio est mater studiorum ، اي التكرار ابو التعلـم ، ولذلك فهو يستانف عقيدته الاولية بشكل جديد ، مؤكداً ان تناقص النقد الناجم عن زيادة الاجور لا بد ان يؤدي الى تناقص راس المال ، الخ .. ولما كنا قد تكلمنا عن تخيلاته بشان النقود ، فاني ارى مما لا جدوى منه البتة ان اتناول بالتفصيل هذه العواقب المتخيلة التي تتفرع ، في رايه ، عن هزات التداول النقدي التي اختلقها .

فاحرى ان احاول بصورة مباشرة الوصول بعقيدته – التي تظل دائما هي هي ، وان يكن يكررها بكل هذه الاشكال المتنوعة – الى صياغتها النظرية البسيطة

ان اسلوبه غير الانتقادي في معالجة موضوعه يتجلى للعيان من ملاحظة واحدة فقط انه معارض لزيادة الاجور ، او ضد الاجور العالية ، كنتيجة لزيادتها ولكني اساله ما هي الاجور العالية ، وما هي الاجور المنخفضة ؟ ولماذا ، مثلا ، تؤلف الخمسة شلنات في الاسبوع اجرة منخفضة ، والعشرون شلنا في الاسبوع اجرة عالية ؟ فاذا كانت الخمسة منخفضة بالنسبة للعشرين ، فالعشرون اشد انخفاضا بالنسبة للمئتين واذا ما القى احد محاضرة عن ميزان الحرارة ، فانه لا يعلمنا شيئا اذا ما راح يهرج الكلام عن الدرجات المنخفضة والدرجات العالية فعليه قبل كل شيء ان يقول كيف تحدد نقطة التجمد ونقطة الغليان ، وان يبين ان نقطتي الانطلاق هاتين تحددهما قوانين الطبيعة لا اهواء من يبيع ميازين الحرارة او من يصنعها اما المواطن ويسطن فقد عجز وهو يتناول الاجور والارباح عن استخلاص نقاط الانطلاق هذه من القوانين الاقتصادية ، بل هو لم يشعر حتى بضرورة البحث عنها انه يكتفي بتبني التعبيرين الشائعين في اوساط التافهين الضيقي الافق ، تعبيري العالي والمنخفض كما لو ان لهما معنى محدداً بصورة دقيقة ، مع ان من الجلي تماما ان من غير الممكن وصف الاجور بانها عالية او منخفضة الا بموجب معيار ما يقاس به مقدارها

انه لا يستطيع ان يقول لي لماذا يدفع مقدار معين من النقود لقاء كمية معينة من العمل فاذا ما اجابني ان هذا يجري بموجب قانون العرض والطلب ، فاني لاساله على الفور :

وبموجب اي قانون ينتظم العرض والطلب هما بالذات ؟ ان جواباً من هذا القبيل من شانه ان يضعه على الفور في مازق فالنسب بين عرض العمل وطلبه خاضعة لتغيرات دائمة ، ومعها تتغير اسعار العمل في السوق فاذا ما تجاوز الطلب العرض ترتفع الاجور واذا ما تجاوز العرض الطلب تنخفض الاجور ، مع انه قد يكون من الضروري في ظروف من هذا القبيل تلمس الحالة الفعلية للطلب والعرض ، مثلا ، عن طريق اضراب او اية وسيلة اخرى ولكن اذا ما نظرت الى العرض والطلب كقانون ينظم الاجور ، فانه يكون من السخف والتفاهة مناهضة زيادة الاجور ، ذلك لأن الزيادة الدورية للاجور هي ، بموجب القانون الاعلى الذي تستشهد به ، حتمية ومبررة شانها شان تخفيضها الدوري ولكن اذا كنت لا تعتبر العرض والطلب قانونا منظما للاجور ، فاني اعود الى تكرار سؤالي لماذا يدفع مبلغ معين من النقود مقابل كمية معينة من العمل ؟

ولكن لنبحث الامر من وجهة نظر اوسع انكم تخطئون كل الخطأ اذا ما خيل اليكم ان قيمة العمل او اية بضاعة اخرى يحددها ، في حاصل الامر ، العرض والطلب . ان العرض والطلب لا ينظمان غير التقلبات الموقتة في اسعار السوق ان في وسعهما ايضاح السبب في ان اسعار البضاعة في السوق تزيد عن قيمتها او تنخفض عن قيمتها ، الا انهما لا يستطيعان البتة تفسير هذه القيمة ذاتها فلنفترض ان العرض والطلب متوازنان احدهما مع الآخر ، او ، كما يقول الاقتصاديون ، يغطي احدهما الآخر بيد انه في الوقت الذي تكون فيه هاتان القوتان المتنازعتان متعادلتي القدرة فان احداهما تشل الاخرى وتكفان عن العمل في اتجاه او في آخر . وفي الوقت الذي يتوازن فيه العرض والطلب ،

ويكفان بالتالي عن العمل ، فان **اسعار السوق** للبضاعة تكون مطابقة **لقيمتها الحقيقية** ، مطابقة للسعر الطبيعي الذي تتارجح حوله اسعارها في السوق ولذلك فليس لنا ، عند بحث طبيعة هذه **القيمة** ، ان نهتم اي اهتمام بما للعرض والطلب من تاثيرات موقتة على اسعار السوق وهذا يتعلق بالاجور كما يتعلق باسعار جميع البضائع الاخرى

• الاجور والاسعار

ان جميع حجج صديقنا ، اذا ما احيلت الى صياغتها النظرية البسيطة ، تؤول الى العقيدة الوحيدة التالية **«ان اسعار البضائع تحدد او تنظم بالاجور»** .

بوسعي الاستشهاد بالتجربة العملية من اجل دحض هذا الخطأ الذي مر عليه الزمن وبات مدحوضا وبوسعي ان الفت نظركم الى ان الانتاج الذي هو من فعل سواعد عمال المعامل الانجليز ، وعمال المناجم ، والورشات البحرية ، وغيرها ، الذين ينالون اجوراً عالية نسبياً على عملهم ، يباع بارخص من الانتاج المماثل للامم الاخرى ، في حين ان منتجات عمل العمال الزراعيين الانجليز ، مثلا ، الذين ينالون اجوراً منخفضة نسبياً على عملهم ، اغلى من هذه المنتجات لدى جميع الامم الاخرى تقريبا . وبوسعي ، عن طريق المقارنة بين المنتجات المختلفة لبلد بذاته او بين بضائع مختلف البلدان ، ان ابين لكم ان العمل ذا الاجرة العالية ، خلا بعض استثناءات ظاهرية اكثر منها حقيقية ، ينتج بصورة وسطية البضائع الرخيصة ، والعمل الضئيل الاجرة هو الذي ينتج البضائع الغالية . وطبيعي ان هذا لا يبرهن على ان السعر العالي

للعمل في احدى الحالتين وسعره المنخفض في الحالة الاخرى هما السببان لكل من هذين المفعولين المتعارضين ، ولكن هذا يبرهن على كل حال ان اسعار البضائع لا تحددها اسعار العمل . ولكننا لسنا في حاجة قط للجوء الى هذه الطريقة التجريبية

ولكن قد ينكر احدهم ان المواطن ويسطن قد قدم العقيدة القائلة : «**ان اسعار البضائع تحدد او تنظم بالاجور**» . انه بالفعل لم يقدم قط مثل هذه الصيغة . بل لقد قال ، بالعكس ، ان الربح والريع يؤلفان ايضا جزءاً لا يتجزأ من اسعار البضائع ؛ فمن اسعار البضائع تدفع لا اجور العمال وحسب ، بل كذلك ارباح الرأسماليين وريع ملاكي الاراضي ولكن من اي شيء تتكون الاسعار في رأيه ؟ من الاجور بالدرجة الاولى ثم تضاف نسبة مئوية اضافية لمصلحة الرأسمالي ونسبة مئوية اضافية اخرى لمصلحة مالك الارض ولنفترض ان اجرة العمل المستخدم في انتاج البضاعة هي عشرة فاذا كان معدل الربح يساوي ١٠٠ بالمئة من الاجور المدفوعة ، فان الرأسمالي يضيف ١٠ ، واذا كان معدل الريع يساوي ايضا ١٠٠ بالمئة ، فتضاف عشرة اخرى . واذ ذاك يساوي السعر الاجمالي للبضاعة ٣٠ بيد ان مثل هذا التحديد للاسعار انما يعني ببساطة ان السعر تحدده الاجرة . واذا كانت الاجور ، في الحالة آنفة الذكر ، ترتفع الى ٢٠ ، فان سعر البضاعة يرتفع الى ٦٠ ، وهلم جراً . وعلى هذا فان جميع المؤلفين القدامى في شؤون الاقتصاد السياسي ، القائلين بالعقيدة الزاعمة ان الاجور تنظم الاسعار ، قد حاولوا البرهنة على هذه الفكرة معتبرين الربح والريع **مجرد نسبة مئوية مضافة الى الاجرة** . وطبيعي ان احداً منهم لم يكن بقادر على الرجوع بحدود النسب المئوية هذه الى قانون اقتصادي ما . بل لقد بدا ، بالعكس ،

انهم يعتقدون ان الربح يقرر وفقـاً للتقاليد والعادات ولارادة الراسماليين ، او لاية طريقة اخرى كيفية وغير قابلة للتفسير وهم اذ يؤكدون ان الربح تحدده المزاحمة بين الرأسماليين ، فان هذا لا يعني شيئاً البتة . صحيح ان هذه المزاحمة تسوّي بالتاكيد بين مختلف معدلات الارباح في مختلف فروع الانتاج ، اي تعيدها الى مستوى وسطي واحد ، الا انه لا يمكن لها البتة ان تحدد هذا المستوى نفسه ، او المعدل العام للربح .

وماذا نعني حين نقول ان اسعار البضائع تحددها الاجور ؟ لما كانت الاجور هي تسمية سعر العمل ، فاننا نعني ان اسعـار البضائع ينظمها سعر العمل . ولما كان «السعر» هـو القيمـة التبادلية – وحين اتكلم عن القيمة فانما اعني بذلك دائما القيمة التبادلية – القيمة التبادلية المعبر عنها بالنقد ، فان الامر يؤول الى القـول بـان «قيمة البضاعة تحددها قيمة العمل» ، او ان «قيمة العمل هي المقياس العام للقيمة» .

ولكن كيف تحدد «قيمة العمل» نفسها في هذه الحال ؟ هنا نصل الى مازق . اننا ، بالتاكيد ، نقع في مازق ، اذا كنا نحاول التفكير على نحو منطقي بيد ان المدافعين عن هذا المذهب لا يهتمون كثيراً بالمنطق خذوا ، مثلا ، صديقنا ويسطن لقد قال لنا ، اولا ، ان الاجور تحدد اسعار البضائع ، وان الاسعار ، بالتالي ، لا بد ان ترتفع هي ايضا حين ترتفع الاجور ثم راح يبرهن لنا ان ارتفاع الاجور ، على الضد من ذلك ، لا ياتي باية فائدة ، اذ ان اسعار البضائع سترتفع ، والاجور انما تقاس بالفعل باسعار البضائع التي تنفق عليها . وهكذا نبدأ بالتصريح بان قيمة العمل تحدد قيمة البضاعة ، وننتهي بالتصريح بان قيمة البضاعة

تحدد قيمة العمل . وهكذا ندور في حلقة مفرغة ، ولا نصل الى اي استنتاج .

وبديهي في النهاية اننا اذا كنا نجعل من قيمه بضاعة ما ، كالعمل ، مثلا ، او القمح او اية بضاعة اخرى المعيار العام والمنظم للقيمة ، فلسنا نفعل غير تنحية الصعوبة ، اذ اننا نحدد قيمة بقيمة اخرى هي ، بدورها ، في حاجة الى تحديد

ان العقيدة التي بموجبها «تحدد الاجور اسعار البضائع» تؤول في صياغتها الاكثر تجريداً الى ان «القيمة تحدد القيمة» ، وهذا القول المكرور انما يعني بالفعل اننا لا نعلم شيئاً عن القيمة . واذا ما سلمنا بهذه المقدمة ، فان كل مناقشة بشان القوانين العامة للاقتصاد السياسي تتحول الى ثرثرة فارغة . ولذلك فقد كانت المأثرة الكبرى لريكاردو هي انه ، في مؤلفه «**مبادئ الاقتصاد السياسي**» ، الصادر عام ١٨١٧ ، قد دحض الفكرة الشائعة القديمة والخاطئة التي اكل الدهر عليها وشرب ، الزاعمة ان «الاجور تحدد الاسعار» ، الفكرة التي كان آدام سميث واسلافه الفرنسيون قد نبذوها في الاقسام العلمية حقاً من بحوثهم ، الا انهم مع ذلك كرروها في فصول اكثر سطحية وابتذالا

٦ القيمة والعمل

وصلت الآن ، ايها المواطنون ، الى النقطة التي ينبغي علي فيها ان اباشر الايضاح الحقيقي للمسالة موضع البحث لست استطيع الوعد بان اقوم بهذا على نحو مرضٍ تماماً ، اذ ان ذلك يقتضيني تناول حقل الاقتصاد السياسي بكامله . فليس في وسعي ،

كما يقول الفرنسيون ، الا « effleurer la question » ، اي إلا تلمس النقاط الاساسية .

السؤال الاول الذي ينبغي ان نطرحـــه هو اي شيء هي قيمة البضاعة وبماذا تحدد ؟

قد يبدو للوهلة الاولى ان قيمة البضاعة شيء نسبي تماما ، لا يمكن تحديده اذا لم ينظر الى البضاعة في علاقاتها مع جميع البضائع فنحن ، بالفعل ، حين نتحدث عن القيمة ، عن القيمة التبادلية لبضاعة ، انما تكون في ذهننا الكميات النسبية التي يمكن بها تبادل هذه البضاعة مقابل جميع البضائع الاخرى . ولكن يرد هنا هذا السؤال : كيف تحدد النسب التي يجري بها تبادل البضائع بعضها ببعض ؟

اننا نعلم ، بالتجربة ، ان هذه النسب متنوعة تنوعا لا نهاية له فاذا اخذنا بضاعة ما ، كالقمح مثلا ، نجد ان مكيالا من القمح يبادل بمختلف البضائع الاخرى بنسب مختلفة لا تكاد تكون لها نهاية بيد انه ، لمـــا كانت قيمته تظل هي هي في جميع هذه الحالات ، بصرف النظر عما اذا كان التعبير عنهـــا بالحرير ، ام بالذهب ، ام باية بضاعة اخرى ، فان هذه القيمة لا بد ان تكون شيئا متميزا عن تلك النسب المختلفة التي بموجبها يجري تبادلها مقابل بضائع اخرى ، وشيئا مستقلا عنها لا بد ان تكون ثمة امكانية للتعبير عنها بشكل متميز عن هذه المعادلات المختلفة بين مختلف البضائع

وبعد : حين اقول ان مكيالا من القمح يبادل مقابل الحديد بنسبة معينة ، او ان قيمة مكيال واحد من القمح يعبر عنها بكمية معينة من الحديد ، فانما اقول بذلك ان قيمة القمح ومعادله من الحديد مساويان لشيء ثالث ما ليس قمحا ولا حديدا ، ما دمت

انطلق من انهما يعبران عن مقدار واحد بعينه بشكلين مختلفين ولذلك فان كلا من هاتين البضاعتين ، سواء القمح ام الحديد ، لا بد ان تكون ، بصورة مستقلة عن الاخرى ، آئلة الى ذلك الشيء الثالث الذي يؤلف مقياسهما المشترك .

وبغية ايضاح هذه الفكرة ، سآتي بمثال من الهندسة في منتهى البساطة . كيف نعمل حين نقارن بين مساحة المثلثات لشتى الاشكال والمقادير ، او حين نقارن ، من حيث المساحة بين المثلثات وبين المستطيلات او بينها وبين اي شكل متعدد الاضلاع ؟ اننا نحيل مساحة مثلث ما الى تعبير مختلف تماما عن شكله المرئي . ولما كنا نعلم بان مساحة المثلث تساوي نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه ، فاننا نستطيع المقارنة بين المساحات المختلفة لجميع انواع المثلثات وجميع الاشكال المتعددة الاضلاع بعضها مع بعض ، ما دام كل شكل من هذه الاشكال يمكن ان يقسم الى عدد ما من المثلثات .

وهذه الطريقة نفسها ينبغي استخدامها فيما يتعلق بقيم البضائع ايضا . ينبغي ان نتمكن من احالتها جميعا الى تعبير واحد مشترك بينها جميعا ، فنتميزها فقط حسب النسب التي تحتويها من هذا المقياس المشترك

ولما كانت **القيم التبادلية** للبضائع ليست سوى **الوظائف الاجتماعية** لهذه الاشياء ، ولا يجمعها اي جامع بخصائصها **الطبيعية** ، فينبغي لنا قبل كل شيء ان نتساءل : ما هو **الجوهر الاجتماعي** المشترك لجميع البضائع ؟ انه **العمل** . فمن اجل انتاج بضاعة لا بد ان ينفق فيها او يدخل فيها مقدار معين من العمل . ولست اتكلم عن **العمل** وحسب ، بل عن العمل **الاجتماعي** . فالانسان الذي ينتج شيئا لحاجته الخاصة مباشرة ، من اجل ان يستهلكه هو

نفسه ، يصنع **منتوجا، لا بضاعة** . وهو بوصفه منتوجاً ، مشتغلا لنفسه بالذات ، لا يجمعه بالمجتمع اي جامع . ولكن من اجل انتاج **بضاعة** ينبغي لهذا الانسان ان ينتج ليس فقط شيئاً يلبي حاجة **اجتماعية** ما ، بل ينبغي ايضاً ان يكون عمله بالذات جزءاً لا يتجزأ من المجموع الكلي للعمل المبذول من قبل المجتمع ينبغي ان يكون عمله خاضعاً **لتقسيم العمل القائم داخل المجتمع** . انه لا شيء بدون شعب العمل الاخرى ، وهو بدوره ضروري **لتكملتها**

وحين ننظر الى **البضائع كقيم** ، انما ننظر اليها حصراً بوصفها **عملا اجتماعيا متجسداً محدداً** او ، اذا شئتم، **متبلوراً** . وهي من وجهة النظر هذه لا يمكن ان **يتميز** بعضها عن بعض الا من حيث انها تمثل كمية من العمل اكبر او اصغر فمثلا ، تستخدم في انتاج منديل من الحرير كمية من العمل اكبر من الكمية المبذولة في انتاج اجرة ولكن كيف تقاس **كمية العمل ؟ بالزمن الذي يستغرقه العمل** ، – بالساعات ، بالايام ، الخ ولاستخدام هذا المقياس للعمل ، ينبغي ان تحـال جميع انواع العمل الى عمل وسطي ، او بسيط كوحدة لها

وبالتالي نصل الى الاستنتاج الآتي ان للبضاعة **قيمة** لانها تمثل **بلورة للعمل الاجتماعي** . **ومقدار** قيمتها ، او قيمتها **النسبية** يتعلق بكمية الجوهـر الاجتماعي الاكبر او الاصغر التي تنطوي عليها ، اي انه يتعلق بالكمية النسبية للعمل الضروري لانتاج البضاعة . وعلى هذا فان **القيم النسبية للبضائع** تحددها **كميات او مقادير العمل المناسبة المبذولة والمتجسدة والمحددة في كل من هذه البضائع** . والكميات **المناسبة** من البضائع ، التي تتطلب لانتاجها **المدة نفسها من العمل ، متساوية** . او ان قيمة بضاعة ما تتناسب

وقيمة بضاعة اخرى تناسب كمية العمل المحدد في احداهما وكمية العمل المحدد في الاخرى .

ويخيل لي ان كثيرين منكم سيسألونني : هل ثمة حقا فرق كبير او بصورة عامة فرق ما بين التاكيد بان قيم البضائع تحدد **بالاجرة** والتاكيد بانهـــا تحدد **بالكمية النسبية للعمل** الضروري لانتاج البضائع ؟ بيد انه ينبغي ان تعلموا ان **اجرة العمل وكمية** العمل شيئان متمايزان تماما . فلنفترض ، مثلا ، ان في مكيال من القمح وأوقية من الذهب **كميتين من العمل متساويتين** . وانا اتناول هذا المثال لأن **بنجامين فرانكلين** قد استخدمه في دراسته الاولى ، المنشورة عام ١٧٢٩ ، تحت عنوان «**تحقيق متواضع عن طبيعة وضرورة النقود الورقية**» ، التي كان فيها من الاوائل الذين لمسوا الطبيعة الحقيقية للقيمة فنحن نفترض اذن لمكيال من القمح وأوقية من الذهب **قيمتين متساويتين** ، اي انهما **متعادلان** لان فيهما **تبلورت كميتان متساويتان من العمل الوسطي** ، اي كذا من ايام او كذا من اسابيع العمل المحدد المتناسب في كل من هاتين البضاعتين . ونحن اذ نحدد القيمتين النسبيتين للذهب والقمح على هذا النحو ، هل نهتم اي اهتمام **باجرة** العامل الزراعي او عامل المنجم ؟ كلا ابدا . فنحن ندع **بدون تحديد** على الاطلاق المسالة المتعلقة **بالكيفية** التي جرى بهـــا دفع اجـــرة العمل اليومي او الاسبوعي ، او حتى مسالة معرفة ما اذا كان قد جرى استخدام العمل الماجور بصورة عامة وما دام الامر كذلك فان اجرة العاملين يمكن ان تكون جد متفاوتة فالعامل الذي جسد عمله في مكيال من القمح ربما لا يكون قد حصل مقابل ذلك الا على ربع المكيال ، وبالمقابل قد يكون العامل الذي اشتغل في المنجم قد حصل على نصف أوقية من الذهب . او اذا افترضنا ان اجرتهما

واحدة ، فانها يمكن ان تبتعد بشتى النسب المختلفة عن قيم البضائع التي انتجاها . يمكن ان تعادل نصف ، او ثلث ، او ربع ، او خمس ، او اي جزء آخر من مكيال القمح او اوقية الذهب وبالطبع لا يمكن ان **تتجاوز اجرتهما** قيم البضائع التي انتجاها ، لا يمكن ان تكون **اكثر** منها ، بل يمكن ان تكون **اقل** منها ، وبشتى الدرجات المختلفة **ان اجرتهما** ستكون **محددة بقيم** المنتجات ، ولكن **قيم منتجاتهما** لن تكون قط محددة بالاجرة . والشيء الاهم هو ان القيم ، القيم النسبية للقمح والذهب ، مثلا ، تحدد بصورة مستقلة تماما عن قيمة العمل المنفق ، اي عن **الاجرة** . ولهذا فان تحديد قيم البضائع **بالكمية النسبية للعمل المحدد فيها** مختلف كل الاختلاف عن الطريقة المكرورة لتحديد قيم البضائع بقيمه العمل او **بالاجرة** . على ان هذه النقطة ستزداد وضوحا اثناء بحثنا

عند حساب القيمة التبادلية لبضاعة ، يجب ان نضيف الى كمية العمل المنفق في المرحلة **الاخيرة** من الانتـــاج كمية العمل المنفقة **سابقا** في المادة الاولية للبضاعـــة ، وكذلك كمية العمل المنفقة في التجهيزات ، والادوات ، والآلات ، والابنية الضرورية لانجاز العمل . فمثلا ، ان قيمة كمية ما من غزل القطن هي كمية من العمل المتبلور مضافة الى القطن اثناء الغزل وكمية العمل المبذولة سابقا في القطن نفسه ، وكمية العمل المتجسدة في الفحم والزيت وغير ذلك من المواد الثانوية المستعملة وكمية العمل المبذولة في الآلة البخارية ، وفي المغازل وفي ابنية المعمل ، وهلم جرا . ان ادوات الانتاج بالمعنى الدقيق للكلمة كالادوات ، والآلات ، والابنية تستخدم باستمرار مدة طويلة كثيرا او قليلا اثناء عمليات الانتاج المتكررة . ولو انها كانت تستهلك دفعة واحدة ، كالمواد الاولية ، لكانت كل قيمتها قد انتقلت فورا الى البضائع التي

استخدمت في انتاجها . ولكن لما كان المغزل ، مثلا ، لا يستهلك الا شيئا فشيئا ، فانه يجري حساب وسطي يكون اساسه المدة الوسطية لبقاء المغزل ، واستهلاكه الوسطي ، اثناء مدة محددة ، لنقل خلال يوم واحد . بهذه الطريقة نحسب كم ينتقل من قيمة المغزل الى الغزل المنتج في يوم واحد ، وبالتالي اي جزء من الكمية الكلية للعمل الداخل ، مثلا في رطل من الغزل يعود الى العمل المبذول سابقا في المغزل . وما من حاجة ، من اجل الموضوع القائم امامنا ، للتوقف بمزيد من الاسهاب عند هذه المسالة .

قد يبدو انه اذا كانت قيمة البضاعة تحدد بكمية العمل المنفق لانتاجها ، ينتج من ذلك انه كلما كان العامل كسولا وغير حاذق ازدادت قيمة البضاعة المصنوعة من قبله ، ما دام الوقت اللازم لصنع هذه البضاعة اطول . بيد ان استنتاجا من هذا القبيل يكون خطأ كئيبا . وانكم لتذكرون اني استخدمت عبارة «العمل الاجتماعي» ، وان صفة «الاجتماعي» هذه تعني الكثير جدا . فنحن حين نقول ان قيمة البضاعة تحددها كمية العمل الداخل او المتبلور فيها ، فانمـــا نعني بذلك كمية العمل الضرورية لانتاجها في حالة اجتماعية معينة ، في ظروف اجتماعية وسطية معينة للانتاج ، ولدى وجود مستوى اجتماعي وسطي معين لشدة ومهارة العمل المستخدم . فحين زاحم النول البخاري في انجلترا النول اليدوي لم يحتج الامر الا الى نصف مدة العمل السابقة لتحويل كمية معينة من الغزل الى بردة من النسيج القطني او الجوخ . صحيح ان الحائك اليدوي المسكين اضطر اذ ذاك لأن يشتغل ١٧ او ١٨ ساعة في اليوم بدلا من ٩ او ١٠ ساعات كما في السابق . ولكن نتاج هذه الساعات العشرين من عمله لم يعد يمثل غير عشر ساعات من وقت العمل الاجتماعي ، اي الساعات العشر من العمل الضروري اجتماعيا

لتحويل كمية معينة من الغزل الى قماش منسوج . ولذلك لم يكن لنتاج ساعات عمله العشرين هذه قيمة اكثر من قيمة نتاجه المصنوع سابقاً في عشر ساعات .

وهكذا ، اذا كانت كمية العمل الضروري اجتماعياً المتجسد في البضائع هي التي تحدد قيمتها التبادلية ، فان كل زيادة في كمية العمل الذي يتطلبه انتاج بضاعة لا يمكن الا ان تزيد قيمتها ، وكل نقص في هذه الكمية لا بد ان يخفضها

فاذا ما ظلت كمية العمل الضروري لانتاج البضائع المعينة ثابتة ، فتظل قيمها النسبية ايضاً ثابتة . ولكن الامر ليس كذلك ان كمية العمل الضرورية لانتاج بضاعة ما تتغير باستمرار مع تبدل القوة الانتاجية للعمل المبذول وكلما ازدادت قوة العمل الانتاجية ، ازداد الانتاج في مدة معينة من العمل ، وكلما انخفضت قوة العمل الانتاجية يقل الانتاج في الوحدة نفسها من الزمن . فاذا اصبح ضرورياً مثلا ، بسبب تزايد السكان ، ان تزرع ارض اقل خصوبة ، فان الكمية نفسها من المنتجات لا يمكن الحصول عليها الا بانفاق كمية اكبر من العمل ، ونتيجة لذلك ترتفع قيمة المنتجات الزراعية . ومن جهة اخرى ، اذا كان غزّال واحد يحول الى خيوط ، بوسائل الانتاج الحديثة ، في يوم عمل واحد ، قطناً يزيد بالوف عديدة من المرات عما كان يستطيع تحويله سابقاً بدولاب المغزل في المدة نفسها من الزمن ، فمن الواضح ان كل رطل من القطن سيمتص من عمل الغزّال اقل بالوف عديدة من المرات مما في السابق ، وبالتالي ستكون القيمة المضافة بعملية الغزل الى كل رطل من القطن اقل بالوف عديدة من المرات مما في السابق . وبالتالي ستهبط قيمة الغزل بالنسبة نفسها .

واذا صرفنا النظر عن فروق الخواص الطبيعية والبراعة في العمل المكتسبة لدى مختلف الناس ، فان قوة العمل الانتاجية لا بد ان تكون متعلقة على نحو رئيسي :

١) بالظروف **الطبيعية** للعمل ، اي : خصوبة التربة ، وغنى المناجم ، الخ . ؛

٢) بالاتقان المطـــرد **لقوى العمل الاجتماعية** الذي يرتبط بالانتاج الضخم وبتمركز رأس المال وتجميع العمل ، وتقسيم العمل ، والآلات ، واتقان طرق الانتاج ، واستخدام العوامل الكيماوية والطبيعية الاخرى وتقليص الوقت والمساحـــة بفضل الوسائل الجديدة للمواصلات ، وشتى الاكتشافات الاخرى التي يحمل العلم بواسطتها القوى الطبيعية على خدمة العمل فتتطور بفضلها صفته الاجتماعية ، التعاونية وكلما تعاظمت قوة العمل الانتاجية ، تضاءل العمل المنفق في كمية معينة من المنتجات ، وبالتالي قلت قيمة المنتجات وكلما تدنت قوة العمل الانتاجية ازداد العمل المنفق في كمية معينة من المنتجات ، وبالتالي ارتفعت قيمتها ولذلك فان في وسعنا ان نتخذ ما يلي قانونا عاما

ان قيم البضائع تتناسب تناسبا طرديا مع مدة العمل المنفق في انتاجها وتناسبا عكسيا مع القوة الانتاجية للعمل المنفق .

لقد تحدثنا حتى الآن عن **القيمة** ، واضيف الآن بضع كلمات عن **السعر** ، وهو شكل خاص تتخذه القيمة

ليس السعر بحد ذاته غير **التعبير النقدي عن القيمة** . فمثلا ، ان قيم جميع البضائع في انجلترا يعبر عنها بالاسعار الذهبية ، في حين انها في القارة يعبر عنها على نحو رئيسي بالاسعار الفضية . وقيمة الذهب او الفضة ، كقيمة جميع البضائع الاخرى ، تحدد بكمية العمل الضروري لاستخراجهما . وانتم تبادلون مقدارا